واقع تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا

عبدالباسط محمد على
المعهد العالي للتقنيات الهندسية غريان.

Abstract:

The aim of this study was to know the reality of the implementation of the local management in the municipal councils of the western region of Libya, and the problem of the study was "the low level of application of local administration in the municipal councils of the western region of Libya". The study also started from a main question that "what is the level of application of local management in the municipal councils in the western region of Libya". Consequently, the researcher has used the descriptive method to analyze the phenomenon and to reach the results of the study, and the analyzing tools that have been used were descriptive statistical tools and the statistical test. The data were collected through a questionnaire, which have been distributed on a cluster sample consisting of 107 sample units; the researcher concluded that the reality of applying the local management to the municipal councils under study reached the middle level.

الخلاصة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية من المنطقة الغربية من ليبيا، وتمثلت مشكلة الدراسة فى "تدني مستوى تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية من المنطقة الغربية من ليبيا"، كما انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي "ما هو مستوى تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا؟"، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة والوصول إلى نتائج الدراسة، حيث يتم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة عنقودية تكونت من "107" وحدة عينة، وتوصل الباحث إلى أن واقع تطبيق الإدارة المحلية بالمجالس البلدية قيد الدراسة وصل إلى المستوى المتوسط.

1.الإطار العام للدراسة :

(1.1)المقدمة :

إن تحقيق حاجات المواطنين من خلال خدمات الإدارة العامة مناط بوظائف الإدارة المحلية، ولا تستطيع الحكومة تحقيق ذلك إلا من خلال تمكين سلطات محلية لها شخصية اعتبارية، حتى تتمكن من تحقيق حاجات السكان من خدمات وتنمية، تتمثل فى الجوانب الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية.

إن تطبيق الإدارة المحلية يمر بثلاث مراحل متتالية، وهي تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية، منح هذه الوحدات الإدارية سلطات تنفيذية، والرقابة المركزية على أعمال هذه الوحدات الإدارية، حيث يراعي الأبعاد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والجغرافية في تقسيم الدولة إلى وحدات محلية، كما أن منح السلطات التنفيذية يكون بالتوازن مع قدرة الوحدات المحلية ومدى استقلاليتها عن السلطة المركزية فى تحقيق مهامها والوصول إلى الأهداف التى وجدت من أجلها، كما أن العلاقة بين السلطات المركزية والوحدات المحلية هي علاقة رقابية وإشرافية.

(2.1) مشكلة الدراسة :

تدني تطبيق الادارة المحلية في مختلف المناطق من ليبيا هي ظاهرة في محدودية الخدمات العامة والتدني فى التنمية، الأمر الذي سبب فى محاولات من شرق الدولة الليبية للتحول إلى النظام الفيدرالي كذريعة للتخلص من النظام المركزي، وذكر (بسيكري، 2013، 36) بأن أنصار المشروع الفيدرالي استندوا إلى تهميش المناطق الشرقية واستمرار المركزية فى إدارة شؤون البلاد كأهم مبررين لدعوتهم.

وقد ظهرت مشاكل تدني تطبيق الإدارة المحلية فى التقرير السنوي 2014 الصادر عن المجلس البلدي غريان، حيث إنه تركزت الأعمال كما ذكر فى هذا التقرير على إدارة الأزمات أكثر من تقديم الخدمات والتنمية،كذلك وعدم تفعيل بعض بنود قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م خصوصاً فيما يتعلق بتبعية بعض القطاعات، بالإضافة الى عدم إصدار اللوائح المكملة لقانون (59) لسنة 2012م وعلى رأسها لائحة الرسوم المحلية ، وأخيراً عدم تحويل النسبة المخصصة للبلدية من الضرائب العامة الى حساب البلدية.

وبهذا تتمثل مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسي: "ما واقع تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا؟".

(3.1) أسئلة الدراسة :

ومن خلال السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة سوف تجيب هذه الدراسة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل تم التقسيم الاداري للبلديات قيد الدراسة من قبل الحكومة المركزية؟

2- هل تم منح السلطات التنفيذية للمجالس البلدية قيد الدراسة لتنفيذ مهامها؟

3- هل يتم تطبيق الرقابة من قبل الحكومة المركزية على المجالس البلدية قيد الدراسة؟

(4.1) أهمية الدراسة :

تضمنت أهمية الدراسة الأهمية العلمية، الأهمية بالنسبة للمجتمع.

1- تظهر أهمية الدراسة بالنسبة للعلم في إثراء هذا الجانب من الناحية العلمية، نظراً لندرة البحوث العلمية في الإدارة المحلية بالدولة الليبية، وذلك من خلال مراجعة الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

2- أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع تظهر في الحاجة إلى تشخيص المشكلة ووضع الحلول أمام الهيئات المحلية من خلال الوصول إلى نتائج علمية تحدد التوصيات التى تذلل الصعاب أمام تطبيق الإدارة المحلية.

(5.1) أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق الإدارة المحلية فى المنطقة الغربية من ليبيا، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع التقسيم الاداري فى المجالس البلدية قيد الدراسة.

2- معرفة مدى منح السلطات التنفيذية للمجالس البلدية قيد الدراسة.

3- معرفة مدى تطبيق الرقابة من قبل الحكومة المركزية على المجالس البلدية قيد الدراسة.

(6.1) حدود الدراسة :

تشمل حدود الدراسة الحدود البشرية، الحدود المكانية، الحدود الزمنية والحدود الموضوعية، فقد تمثلت الحدود البشرية في الدراسة لشاغلي الوظائف القيادية بالمجالس البلدية (عمداء، أعضاء مجلس بلدي، وكلاء ديوان، مديرو إدارات)، أما الحدود المكانية فقد تمثلت فى المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا (طرابلس المركز، تاجوراء، غريان، الاصابعة، جادو، صبراتة، زوارة، إسبيعة، الخمس، ترهونة و زليتن)، كما أن الحدود الموضوعية فقد شملت مستوى تطبيق الإدارة المحلية فى المتغيرات (التقسيم الاداري، منح السلطات التنفيذية والرقابة المركزية على المجالس المحلية) وأخيراً الحدود الزمنية التى نفذت فيها الدراسة هى الفترة (مايو – نوفمبر) 2017م.

(7.1) منهجية الدراسة :

انتهج الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة قيد الدراسة وتحليلها، وذلك من خلال جمع البيانات الأولية والبيانات الثانوية وتحليلها، حيث يتم إجراء منهجية الدراسة في الآتي:

1. البيانات الثانوية، ويعتمد فيها الباحث على الكتب العلمية العربية والأجنبية والدوريات والمجلات المتعلقة بموضوع الدراسة والتقارير وشبكة الإنترنت.

2. البيانات الأولية، ويتم جمعها عن طريق الاستبانة المغلقة.

3. مجتمع وعينة الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من المستويات الإدارية القيادية بالمجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا، ونظراً لاتساع المنطقة الجغرافية التى يقع فيها مجتمع الدراسة، فإن العينة العنقودية على مرحلتين هي النوع المناسب لجمع البيانات الأولية(عطية، 1993).

4. قياس إجابات العينة، ويتم فيها استخدام مقياس لايكرت الثلاثي (موافق، محايد، غير موافق) وبأوزان الإجابات (3، 2،1)، وتكون فترات درجة الموافقة على فقرات الاستبانة من 1 + 0.66 = 1.66 (غير موافق)، ومن 1.67 + 0.66 = 2.33 (محايد)، ومن 2.34 + 0.66 = 3 (موافق).

5. الأدوات الإحصائية، ويتم فيها استخدام الباحث الأدوات الإحصائية الوصفية واختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج الدراسة.

(8.1) الدراسات السابقة :

اشتملت الدراسات السابقة على دراسات عربية، ولم يتم العثور على دراسات محلية، وهي كالتالي:

1- دراسة (عتيقة، 2011) بعنوان اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة.

بدأت الدراسة من المشكلة المتمثلة في التساؤل "إلى أي مدى تجسد النظم الإدارية المحلية المغاربية اللامركزية، وهل انعكس هذا المفهوم على سلوك (وظيفة) الوحدات الإدارية (الجماعات المحلية)؟،كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة نظم الإدارة المحلية في تحسين أوضاع الجماعات المحلية في المجتمعات المغاربية، معرفة مدى التقارب بين نظم الإدارة المحلية في الدول المغاربية وكيفية بناء نظام لامركزي موحد، الاطلاع على المفاهيم الجديدة حول اللامركزية الإدارية وأخيراً إجراء تحليل مقارن بين الدول المغاربية المبحوثة.

ومن خلال تناول الباحثة لظاهرة اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) بالتحليل والمقارنة، فإنه توصلت إلى أن النظم الإدارية المحلية يعتريها الكثير من النقائص والتحديات أدت إلى الوقوع في العجز العضوي المتمثل في العضو المنتخب من حيث الكفاءة والعجز التنظيمي من ناحية انعدام التناغم بين أعضاء المجالس الشعبية بتقديم مصالح فئوية على المصالح العامة والنقص في الموارد مما أدى إلى تدخل السلطة المركزية من خلال الرقابة الإدارية.

2- دراسة (حافظ، 2009) نظام الإدارة المحلية والتنظيم السياسي القبلي دراسة ميدانية في محافظة مرسى مطروح بمصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة الجدلية (التأثر والتأثير) بين القادة القبليين والقادة المحليين، وكيف تنعكس هذه العلاقة على مدى اندماج أفراد المجتمع القبلي وبخاصة الشباب في إطار المجتمع القومي، وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى الآتي:

1. رابطة القرابة لها أهمية سياسية واضحة في قرية رأس الحكمة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام العرفية أو عند ممارسة الأنشطة المحلية، ومن ناحية أخرى ظلت الأدوار التقليدية لرابطة القرابة قائمة في قرية القطراني.

2 . ساهمت الأنشطة المحلية في قريتي الدراسة في توضيح ملامح التفاضل الاجتماعي بين الجماعات القبلية القائم على معيار القوة العددية والاقتصادية في قريتي الدراسة.

3 . فيما يتعلق بدور السلطة التقليدية تجاه الضبط الاجتماعي في مجتمعي الدراسة، بالنسبة لقرية الحكمة تبين استمرار سلطة القيادات القبلية التقليدية فى حل المنازعات، فيما يتعلق بقرية القطراني.

4 . إن علاقة الدولة بالقبيلة لا يحكمها نمط معين، ولكن يمكن وصف الحالة التى تسود هذه العلاقة بأنها إما بين الاندماج (كالخدمات التى تم توفيرها فى قرية رأس الحكمة) والاستبعاد (كافتقار قرية القطراني للخدمات الاساسية، ومعاناة أفراد المحافظة بشكل عام من استيلاء المسؤولين على الأراضي المملوكة بوضع اليد) وضعف دور السلطة (وهو دور أعضاء المجالس الشعبية المحلية).

3- دراسة (معاوي، 2010)، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية فى الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر، ضرورة تبني الحكم الرشيد على مستوى الحكم، محاولة الوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للتسيير الجيد للحكم المحلي في الجزائر.

وتوصل الباحث إلى أن مؤسسات الحكم المحلي بشكل عام تعاني ضعفاً، سواء من ناحية الموارد البشرية الكفوءة أم الموارد المالية، كما أن عدم التكريس الفعلي لسياسة اللامركزية في الجزائر أدى إلى تقليص الحكم المحلي في المبادرة بكل استقلالية في مجال المشاريع التنموية المحلية، ضعف الثقافة التشاركية، وعدم توفر ثقافة الديمقراطية على المستوى المحلي، وضعف الترابط العمودي بين السلطات المحلية والمركزية والأفقي مع الشركاء المحليين، إضافة إلى ضعف تمثيل النساء ومحدودية مشاركتهن على المستوى المحلي، وضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية

نشاطهم، وضعف مؤسسات القطاع الخاص ومحدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

4- دراسة (بلعرابي، 2002) العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الادارة المحلية (دراسة استطلاعية لآراء المديرين فى بلدية إربد الكبرى) بالعراق.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الادارة المحلية في بلدية إربد الكبرى، وبيان وزن ودرجة هذه المحددات فى تأثيرها على أداء البلدية التى حصرها الباحث نظراً لإجماع العلماء والمفكرين عليها والمتمثلة في: محدد الحجم، المحددات الاجتماعية، المحددات المالية، المحددات التكنولوجية، والمحددات التنظيمية، وقد تمثلت أبرز النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلى:

أظهرت نتائج الدراسة، أن وزن ودرجة تأثير المحددات الاجتماعية على أداء الإدارة المحلية، احتلت المرتبة الأولى في تأثيرها على أداء البلدية، في حين كانت المحددات المالية فى المرتبة الثانية وتلتها المحددات التكنولوجية فى المرتبة الثالثة ومحددات الحجم فى المرتبة الرابعة واحتلت المرتبة الأخيرة المحددات التنظيمية، وهو ما يعتقد لدى أفراد عينة الدراسة أن محددات الهيكل التنظيمي الخمسة والمجمع عليها المفكرون أنها مترابطة ومتفاعلة فيما بينها وتؤثر في أداء الإدارة المحلية، الأمر الذي يترك لصانع القرار اتخاذ تصميم تنظيمي بترتيب هذه المحددات يتماشى والبيئة الداخلية والخارجية لبلدية إربد الكبرى وذلك لتحقيق أهدافها وتحسين أدائها.

5- دراسة (المريخي، 2007) الادارة المحلية فى قطر (دراسة مقارنة).

تتلخص مشكلة الدراسة فى ان التجربة القطرية الحالية لا تعد من قبيل الادارة المحلية الحقيقية كصورة من صور اللامركزية الإدارية، وإنما الحاصل فى دولة قطر حالياً هو أقرب ما يكون من نظام عدم التركيز الاداري كصورة مخففة من صور المركزية الإدارية، وذلك لأنه لا يتمتع المجلس البلدي بشخصية اعتبارية ولم يشر القانون رقم (12) لسنة 1998 إلى تمتع المجلس البلدي بالشخصية الاعتبارية، بالإضافة إلى أن قراراته تبعية لوزارة الشؤون البلدية والزراعة وليست مستقلة وبذلك لا يتمتع المجلس البلدي بسلطات تنفيذية ذاتية، اعتبرت الباحثة أن نظام الإدارة المحلية في قطر يقف بين اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الاداري، ووضعت

بعض المقترحات التى تتمثل في المعالجة القانونية لبعض مواد قانون الإدارة المحلية.

(2) الجانب النظري :

(1.2) مفهوم الإدارة المحلية :

تعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب اداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات صغيرة ذات مفهوم وهوية محلية تديرها هيئة تمثل الإدارة العامة، ولها موارد مالية ذاتية مرتبطة بالحكومة المركزية بقانون (حكم محلى مثلاً) لذا يعتبر بعض العلماء الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة لذلك تعتبر جزء من السلطة التنفيذية مركزة على إدارة المرافق المحلية (أحمد وآخرون، 2007: 16)، ويبدأ نظام الادارة المحلية كمرحلة أولى من تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية ذات مستويات إدارية مختلفة حسب العوامل التى تتحكم في التقسيم الاداري، وكما عرفها (عثمان، 2013، 7) هي جزء من التنظيم الاداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محلياً تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.

وباعتبار أن الإدارة المحلية جزء من التنظيم الاداري فقد منحته السلطات المركزية الشخصية المعنوية، التي تمكنها من الاستقلال المالي والاداري حيث يعرف (البدوي، 1984، 21) الإدارة المحلية بأنها نظام قانوني يسمح بمنح الشخصية المعنوية للوحدات الإدارية لإدارة بعض المصالح، وتنظيم المجالس التي تمثل هذه الوحدات وتعبر عن إرادتها، وترتبط الوحدات المحلية بالإدارة المركزية للدولة وتتعاون معها وتعتمد على أجهزتها المختلفة.

إن الاستقلال المالي والاداري للهيئات المحلية ليس استقلالاً مطلقا، ولكنها تخضع للرقابة والإشراف من قبل السلطات المركزية، حتى تضمن التوازن فى توزيع السلطات بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية ويؤكد ذلك (معاوي، 10،2010) في تعريفه للإدارة المحلية بأنها عبارة عن نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية تتمتع قانونيا بالاستقلال عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة، كما يضع

(المعاني، 2013، 18) توزيع الوظيفة الإدارية هي أساس التعريف للإدارة المحلية ووصفها بأنها منتخبة حيث عرفها بأنها توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها، ويؤكد ذلك أيضاً (بن حبتور، 2000، 431) في تعريفه للإدارة المحلية بأنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية مما يسهل على الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها فى النطاق المرسوم لها قانوناً.

ومن خلال سرد التعريفات السابقة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها توزيع السلطات والمسؤوليات بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات إدارية محلية من خلال نظام اداري يقسم الدولة إلى هيئات محلية منتخبة لها شخصية اعتبارية تمكنها من الاستقلال الاداري والمالي، الذي يسهل على الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها وتلبية حاجات المواطن بسرعة ودقة، كما تخضع هذه الهيئات المحلية إلى الإشراف والرقابة من قبل الإدارة المركزية.

(1.1.2) الفرق بين مصطلح الإدارة المحلية والمصطلحات الأخرى ذات العلاقة :

هناك فرق بين مصطلح الإدارة المحلية وبعض المصطلحات الأخرى المشابهة، مثل الحكم المحلي واللامركزية الإدارية، ويمكن تفصيل هذا الفرق في الآتي:

1- الإدارة المحلية والحكم المحلي :

يرى بعض الباحثين أنه هناك تباين بين المصطلحين وذكر (الطعمانة، 2003) أن الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، والحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية التى تتعلق باللامركزية الشائعة فى نظم الدول الفيدرالية، ويذكر (ياقوت، 2011) الفرق بين المصطلحين والذى ذهب فيه إلى أنه يوجد فروق شكلية وأخرى موضوعية بين منظمات الإدارة المحلية والحكم المحلي، حيث تمثل الفروق الشكلية فى نوع السلطات المخولة، فنظام الحكم المحلي يتميز بوجود ثلاث سلطات وهى السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية، أما الإدارة المحلية فهي تختص بالسلطة التنفيذية فقط، والسلطة المركزية هي التى تخول لها السلطات الثلاث، أما فيما يخص الفروق الموضوعية فتتعلق بمدى التباين الموجود ما بين مكونات كل

من النظامين، فيعد نظام الحكم المحلي دولة داخل دولة، أما نظام الإدارة المحلية فيجسد تقسيماً جغرافياً لأقاليم الدولة.

2- الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية :

اللامركزية الإدارية تشمل اللامركزية الاقليمية واللامركزية المصلحية (المرفقية)، والادارة المحلية تقوم أساساً على توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية والهيئات المحلية، ويقوم تكوين الوحدات المحلية بأسلوب الانتخاب، وما ذكره (القديمي، 2012) يؤكد الفرق بين الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية، حيث ذكر بأنه لا يجوز الجمع بين الاصطلاحين كمترادفين، وذلك لقيام اللامركزية المرفقية فى وحدات شاسعة لا يتوفر التجانس ووحدة الانتماء للسكان الذين يشملهم هذا النظام، فى حين تضم الادارة المحلية وحدات محلية متجانسة فى السكان وتجمعهما وحدة المصالح والانتماء.

الادارة المحلية تعتمد على المكان بصفة رئيسية لقيام نظامها فى النطاق الجغرافي المحدد ويحمل صفة المحلية ، وبذلك يتمتع الاشخاص المحليين بحقوق وحريات أوسع من مما يتمتع به الاشخاص المرفقيين، وذلك لاختيار الاشخاص المحليين بطريق الانتخاب واختيار الاشخاص المرفقيين بطريق التعيين، مما يؤدى الى ممارسة الرقابة من قبل السلطة المركزية أشد وأقوى على الاشخاص المرفقية من الاشخاص المحلية، وبهذا فإن الإدارة المحلية هى مصطلح مرادف للامركزية الإقليمية، ويختلف تماماً عن اللامركزية المرفقية (المصلحية)، وهذا هو وجه الخلاف بين الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية.

(2.2) خطوات تطبيق الادارة المحلية :

التطبيق هو المراحل المتسلسلة للتجريب والنقل الى مجال التنفيذ لتحقيق الاهداف، وحيث أن الوحدات المحلية التى تمثل نظام الإدارة المحلية تمر بعدد من الخطوات المتسلسلة لتمكينها من التطبيق وتحقيق اهدافها، وبذلك يمكن تعريف تطبيق الإدارة المحلية المراحل العملية المتسلسلة التى يتم من خلالها تمكين الهيئات المحلية المختلفة من تحقيق أهدافها، وذلك بتجريبها ونقلها إلى مجال التنفيذ، لتصبح قابلة للتطبيق.

وللوصول إلى تطبيق الإدارة المحلية هناك خطوات تبدأ من الدستور وتمر بالسلطات التنفيذية ومنها إلى الوحدات المحلية حيث عدد (نصرالله، 2002) خطوات تطبيق الادارة المحلية إلى ثلاث مراحل وهى تقسيم الدولة إلى أقاليم، منح سلطات تنفيذية وتحديد العلاقة مع السلطة المركزية.

(1.2.2)تقسيم الدولة إلى اقاليم :

تتكون الدولة من عناصر رئيسية ثلاثة وهى مجموعة افراد (الشعب)، اقليم وهيئة حاكمة أو سلطة (شمبش، 1996)، و الإقليم يعني مساحةً معينةً أو حيزاً جغرافياً ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية "اقتصادية -اجتماعية" معينة (دياب، 2012، 57)، حيث تختلف الأقاليم عن بعضها بناءً على خصائصها، وبطبيعة هذه الخصائص فإن الدولة تقسم إلى عدة أقاليم حسب الأسلوب المتبع، ويعدد (بربر، 1996) أساليب تقسيم أقاليم الدولة إلى ثلاثة أسس، وهي الأساس الكمي، الأساس الوظيفي والأساس الطبيعي والجغرافي.

يطبق التقسيم الوظيفي لتحقيق كفاية إدارة الخدمات عن طريق إدارة كل خدمة فى النطاق الملائم لطبيعتها، ونظراً لاختلاف النطاق الملائم من خدمة لأخرى، فإنه يتم تقسيم الدولة إلى وحدات وظيفية تتعدد الخدمات المحلية، فتوجد وحدات خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالصحة ....وهكذا (الزغبي، 2008، 136).
التقسيم على أساس كمي بمعنى أن تقسم الدولة إلى وحدات إدارية لكل منها حجم ثابت، ويؤخذ بهذا التقسيم فى حالة الرغبة في تحقيق المسارات المطلقة بين أحجام الوحدات المحلية ذات المستوى الواحد، أو في حالة الرغبة فى تحقيق المساواة بينها في النظام الاقليمي (بربر، 1996، 8).

التقسيم الطبيعي ويقوم هذا النوع من التقسيم على الاعتراف بالمجتمعات القائمة فى القرى والمدن كوحدات أساسية للحكم المحلي لأنه– في مجال الإدارة المحلية– يتعين علينا أن نلائم الحكم المحلي للمجتمع، لا أن نلائم المجتمع لهذا النظام، ويحقق التقسيم الطبيعي قيام وحدات اجتماعية حقيقية، وينمي الولاء المحلي والانتماء المحلي، ولذا فانه يطبق فى كافة نظم الحكم المحلي (الزغبي، 2008، 137)، ويعتبر هذا التقسيم موضوعي من حيث أنه يشمل الأبعاد الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، والتي على أساسها يمكن ملائمة الحكم المحلي للمجتمع وتوفير الخدمات والتنمية بما تقتضيه هذه الأبعاد.

(2.2.2) منح سلطات تنفيذية :

إن من عوامل نجاح الادارة المحلية استعداد والتزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات، وتزويدهم بالسلطات والصلاحيات الإدارية التي تعينهم على القيام بوظائفهم في المحليات التي يديرون (الطعمانة، 2013، 13)، وتختلف السلطة التنفيذية على حسب العوامل المؤثرة فيها من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية وتاريخية، حيث هناك سلطة تنفيذية للاختصاصات المحلية على وجه الشمول، وهناك سلطة تنفيذية للاختصاصات المحلية بشكل جزئي يختلف من نظام إلى نظام آخر، ويحدد (المبيضين وآخرون، 2011) أنظمة الحكم المحلية من حيث السلطة التنفيذية بالاختصاصات الممنوحة لها في الآتي:

1. نظام الحكم المحلي الشامل، وتقوم الوحدات المحلية بمعظم المسؤوليات والنشاطات المحلية، حتى تشمل الزراعة والصحة والأمن والتعليم والشؤون الاجتماعية.

2. النظام القائم على المشاركة، ويتم فيه توزيع الاختصاصات المحلية بين فروع الوزارات والهيئات المحلية.

3.النظام المزدوج، وفي هذا الجانب تقوم السلطات المركزية بمعظم الاختصاصات المحلية.

4. النظام الاداري المدمج، وفيه تقوم الإدارة المركزية بكافة النشاطات عن طريق فروعها فى المحافظات والأقاليم، وتقوم الوحدات المحلية بقدر ضئيل من الاختصاصات والرقابة على الانشطة التى تقوم بها السلطات المركزية.

(1.2.2.2) وظائف الإدارة المحلية :

الهيئات المحلية تقدم الخدمات المباشرة للمواطن، وهى أعلى سلطة محلية مسؤولة على الشأن المحلي، ومن هذا المنطلق تتعدد وظائف الإدارة المحلية إلى عدة أبعاد، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، تنموية، صناعية، عمرانية وغيرها، ويسرد

(المبيضين وآخرون، 2011) اختصاصات الهيئات المحلية فى الانظمة المقارنة، وتم تصنيف اختصاصات الهيئات المحلية وتجميعها بشكل مفصل، وقد شملت تقديم الخدمات، الاختصاصات التمثيلية، الاختصاصات الخاصة بالضبط الاداري، وظائف التنمية المحلية وتنمية المجتمع، التخطيط العمراني، الثقافة والترفيه، التنسيق بين الخدمات المختلفة على المستوى المحلي.

1- تقديم الخدمات :

من أهم الخدمات هى الخدمات البيئية، الخدمات الاجتماعية وخدمات المنافع العامة، وتتمثل الخدمات البيئية فى المواصلات والطرق والإضاءة والصرف الصحي والمجاري، والتخلص من القمامة والرقابة على الحدائق العامة ...إلخ، أما الخدمات الاجتماعية فهي تتمثل في التعليم والصحة، والدواء والرعاية الاجتماعية، حماية الطفولة، مساعدة كبار السن، الخدمات الثقافية والإسكان ...الخ، بالإضافة إلى خدمات المنافع العامة، وهي خدمات تؤديها الوحدة المحلية على أساس تجارى. ومن أهمها مياه الشرب، الكهرباء، النقل العام، الغاز، الكاز.

2- الاختصاصات التمثيلية :

ويقصد بهذا الاختصاص هو تمثيل الوحدة المحلية نيابة عن المواطن فى التعبير عن رغبات المواطنين المحليين بخصوص المسائل التى تدخل فى اختصاصات الحكومة المركزية، ويعتمد ذلك على توفر قنوات الاتصال بين المواطن والهيئات المحلية والحكومة المركزية.

3- الاختصاصات الخاصة بالضبط الاداري:

ويقصد بذلك الإطار العام للوائح التى تنظم النظام والأمن العام وما يتعلق بها من قرارات ولوائح فرعية فى مختلف المجالات التى لها ارتباط بهذا الجانب.

4- وظائف التنمية المحلية وتنمية المجتمع:

إن من وظائف الإدارة المحلية برامج التنمية، بما فى ذلك التنمية الاقتصادية مثل إنشاء الأسواق والمعارض ومشاريع السياحة والمصانع والبنوك، ومشاريع التنمية الاجتماعية مثل الإسكان الاقتصادي، والحدائق، ومشروعات التنمية الذاتية ورعاية المسنين والمقعدين، وبما أن السلطات المركزية لا تستطيع الإلمام بمشاريع التنمية على مستوى الدولة، تصبح التنمية من الوظائف التى يقع جلها على الهيئات المحلية.

5- التخطيط العمراني:

يمثل هذا الجانب تسجيل العقارات وأملاك الدولة العامة والخاصة، والرقابة على استخدام الأراضي الفضاء وتقسيمها وتعميرها داخل المدينة ونواحيها.

6- الثقافة والترفيه:

يشمل هذا الجانب كل ما يتعلق بالسياحة الداخلية والمرافق الترفيهية والمكتبات العامة.

7- التنسيق بين الخدمات المختلفة على المستوى المحلي:

من معايير كفاءة خدمات الادارة المحلية هي سرعة التنسيق بين الخدمات التى تقدمها مختلف الاجهزة المحلية.

(3.2.2) تحديد العلاقة مع السلطات المركزية:

العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية علاقة رقابية إشرافية، حيث تتطلب اللامركزية نظاماً رقابياً لضبط وظائف الإدارة المحلية، وكما أفاد (نصرالله، 2002) فإن الحكومة المركزية تضطلع بتعيين الوظائف العليا مثل المحافظ والمديرين، تفسير القوانين ووضع اللوائح التنفيذية، الإذن بالصرف والرقابة المالية، تمويل المشروعات ومنح الإعانات لتغطية العجز المالي، تقديم المشورة الفنية.

وتتحقق استقلالية الهيئات المحلية بقدرتها على تحصيل الإيرادات المحلية، وهذه الإيرادات لا يمكن تحصيلها إلا بالقانون، وصرفها بموجب القانون، وما ذكره (نصرالله، 2002) من تمويل للمشروعات ومنح الإعانات، هذا إجراء استثنائي، وبدوره يحد من استقلالية الهيئات المحلية عن السلطات المركزية، أيضاً تعيين الوظائف العليا، حيث هناك بعض القوانين يتم فيها توظيف الوظائف العليا بالانتخاب لما فيه من إشراك المسؤولية بين السلطات المحلية والمواطنين، الأمر الذي يضع الهيئات المحلية بين رقابة المواطن ورقابة الدولة، وتبقى العلاقة مع السلطة المركزية هي علاقة رقابية إشرافية.

(1.3.2.2) الرقابة المركزية على الإدارة المحلية:

استقلالية الهيئات المحلية ليست استقلالية مطلقة وإنما هي نسبية تمارسها الهيئات المحلية في حدود القانون وتحت إشراف الحكومة المركزية وهو ما يسمى بنظام الوصاية الإدارية، وتهدف الوصاية الإدارية إلى الحفاظ على وحدة الدولة وحماية مصالح سكان الوحدة المحلية وتحقيق مصالح الغير الذى يتعامل مع هذه الهيئات المحلية (الخلايلة، 2013)، ويتركز مفهوم الرقابة الإدارية الوصائية في الآتي (عبدالناصر، 2010، 84):

1.صدور الرقابة أساسا عن السلطة المركزية، مع إمكان صدورها أحياناً عن بعض الجهات اللامركزية.

2.انصراف هذه الرقابة على الهيئات اللامركزية الإقليمية والمرفقية، وذلك بوصفها هيئات مستقلة عن السلطة المركزية.

3.الصفة الاستثنائية للرقابة الإدارية، وذلك على أساس عدم جواز مباشرتها إلا بنص وفي الحدود وبالقيود المقررة في القانون.

4.إمكان انصرافها إلى أعضاء الهيئات اللامركزية وبعض أعمالها مع وجود وسائل محددة في القانون لمباشرة هذه الرقابة.

كما يعدد (بن مشري، 2009) صور الرقابة الإدارية إلى رقابة على أعضاء المجالس البلدية، ورقابة على المجالس البلدية ورقابة على أعمال المجلس البلدية، وهذه الصور الثلاث لابد من خضوعها لأنواع الرقابة التى عددها (محمد، 2012) حيث عدَد أنواع الرقابة المركزية على الهيئات المحلية إلى رقابة مالية، رقابة سياسية ورقابة قضائية.

(3) جمع وتحليل البيانات :

استخدم الباحث حزمة البرنامج IBM SPSS Statistics 24 لتحليل البيانات واعتمد على الأدوات الإحصائية المتمثلة في الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات.

(1.3) مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المجالس البلدية بالمنطقة الغربية من ليبيا، ونظراً لمساحة دولة ليبيا، وإلى تاريخه لم يصدر التقسيم الاداري للمحافظات من قبل رئاسة

الوزراء، وتم التقسيم الاداري على مستوى البلديات فقط (102) بلدية، وبهذا يصبح مجتمع الدراسة فى كل بلدية (15) عنصراً، وبعد تحديد بلديات المنطقة الغربية والتي وصل عددها إلى (55) بلدية، يتحدد مجتمع الدراسة إلى (827) عنصراً.

وباعتبار أن المنطقة الغربية تشمل عدد (55) بلدية والتي تمثل مجتمع كبير من حيث العدد والمساحة الجغرافية، فإن الباحث اختار نوع العينة العنقودية على مرحلتين، وذلك لعدم توفر إطار إحصائي دقيق للمجتمع، ولتوفير الجهد والوقت(النجار وآخرون، 2009)، وبالتالي تم اختيار عدد (11) بلدية شملت البلديات (طرابلس المركز، تاجوراء، غريان، الخمس، زليتن، ترهونة، صبراتة، زوارة، الأصابعة، إسبيعة وجادو) كمرحلة أولى، والمرحلة الثانية هي اختيار وحدات العينة المتمثلة فى (العمداء، أعضاء المجلس البلدي، وكلاء الديوان ومدراء الإدارات)، وقد بلغ عدد وحدات العينة فى كل بلدية إلى (15) عنصراً، وبهذا يقدر مجتمع الدراسة بعدد (167) عنصراً، والجدول رقم (1) يبين الاستبانات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها.

كما أفاد (البطش و أبوزينة، 2007) في الدراسات المسحية يكون من المناسب اختيار (20%) من أفراد المجتمع الكلى إذا كان عدد أفراد هذا المجتمع معتدلاً ما بين (500 إلى 1000) وتقل هذه النسبة كلما كبر حجم المجتمع الأصلي لتصل إلى (5%).

جدول1: الاستبانات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها

مجتمع الدراسة	**827***
عينة الدراسة	**140**
نسبة العينة إلى مجتمع الدراسة	**%16.9**
الاستبانات الموزعة	**140**
الاستمارات المتحصل عليها	**107**
نسبة الاستبانات المتحصل عليها إلى العينة	**%76.4**
الفاقد	**33**
نسبة الفاقد إلى العينة	**%23.6**
نسبة الفاقد إلى مجتمع الدراسة	**%3.9**

* الأصل العدد (825) ولكن يوجد زيادة عدد (2) وحدة عينة فى أعضاء المجلس البلدي طرابلس المركز .

(2.3) الصدق والثبات :

(1.2.3) الصدق الظاهري للاستبانة :

قبل أن يتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، تم تحكيمها من عدة أساتذة متخصصين فى الجامعات الليبية، حيث كانت الاستبانة قبل التحكيم تتكون من (32) فقرة، وبعد التحكيم والتدقيق ومراعاة المعايير العلمية لكتابة الاستبانة، تم تقليص عدد الفقرات إلى (17) فقرة.

وقد تم تطبيق العينة الاستطلاعية للتأكد من علاقة الاستبانة بالمبحوثين، حيث تم توزيع عدد (15) استبانة بين بلديتي غريان والأصابعة، والتي اتضح من خلالها قدرة العينة على الإجابة وفهم فقرات الاستبانة، وعند تطبيق مقياس كرونباخ آلفا على إجابات العينة الاستطلاعية بلغت "0.917"، وهى نسبة مرتفعة وتدل على قبول الاستبانة.

(2.2.3) الثبات الداخلي للاستبانة :

معامل كرونباخ آلفا للدراسة بالكامل بلغ "0.828" وهو مقياس مرتفع يعطي قيمة ثبات عالية حيث إن قيمة كرونباخ آلفا المقبولة هى "α=>0.60".

(3.3) الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجالات الدراسة :

الجدول رقم (2) يبين الإحصاء الوصفي والاختبار الاحصائي لمجال التقسيم الاداري، حيث ظهرت الفقرات (1، 3) في مستوى معنوية ($p<0.05$) وبهذا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة لهاتين الفقرتين، حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة (1) هو "2.50" وهو مستوى موافقة مرتفع، وبهذا " حدود المنطقة الجغرافية للمجلس البلدي محددة ومعروفة"، أما الفقرة (2) فقد بلغ المتوسط الحسابي "2.67" وهى درجة موافقة مرتفعة، وبهذا " توجد وحدات إدارية بالبلدية تسمى المحلات، يتم من خلالها تنفيذ اختصاصات مختار المحلة".

أما الفقرة رقم (2) فقد ظهر مستوى المعنوية ($p>0.05$) وبهذا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة، وهي غير مقبولة إحصائياً وليس لها دلالة.

جدول 2:الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجال التقسيم الاداري.

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	حدود المنطقة الجغرافية للمجلس البلدي محددة ومعروفة.	**2.50**	**0.817**	**6.272**	**106**	**0.000**
2	يتفرع من المجلس البلدي وحدات إدارية تسمى فروع البلدية، يتم من خلالها تنفيذ خططه وخدماته.	**2.02**	**0.946**	**0.205**	**105**	**0.838**
3	يوجد وحدات إدارية بالبلدية تسمى المحلات، يتم من خلالها تنفيذ اختصاصات مختار المحلة.	**2.67**	**0.656**	**10.618**	**106**	**0.000**

الجدول رقم (3) يبين الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجال منح السلطات التنفيذية للمجالس البلدية، وتظهر مستوى المعنوية ($p<0.05$) للفقرات (4، 5، 6، 7، 10، 11، 13، 14)، ويدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة لهذه الفقرات، أما الفقرات (8، 9، 12) فمستوى المعنوية ظهر ($p>0.05$)، ويدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة لهذه الفقرات.

وظهرت درجة الموافقة مرتفعة بالنسبة للفقرات (5، 7، 13 و14)، وبقيمة "2.36"، "2.64"، "2.42"، "2.64" على التوالي، وبهذا " تتوفر الكفاءة للمجلس البلدي في تقديم خدماته على كامل المنطقة الجغرافية الواقعة تحت سلطاته ومسؤولياته"، " يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على الخدمات البيئية (مثل: الصرف الصحي، والتخلص من القمامة والرقابة على الحدائق العامة)"، " يشرف المجلس البلدي ويقع تحت مسؤوليته المكتبات العامة والمرافق السياحية الداخلية ومرافق الخدمات الترفيهية"، " يعمل المجلس البلدي على تشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني وتسهيل إجراءات تأسيسها وتوفير الظروف الملائمة لمشاركة المواطنين مع مؤسسات المجتمع المدني".

أما الفقرات (4، 6، 10، 11) فقد ظهرت فى مستوى موافقة متوسطة، وبقيمة "2.19"، "2.31"، "2.27"، "2.26" على التوالي، وبهذا "يتبع المجلس البلدي مرافق البلدية (مثل: الحرس البلدي والمستوصفات ومواقف السيارات)"، " يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على مؤسسات الخدمات الاجتماعية (مثل: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الواقعة في حدوده الإدارية"، " يتبع المجلس البلدي مكاتب السجل المدني التي تتولى ضبط وقائع الأحوال المدنية (مثل الميلاد والإقامة)"، " يمارس الحرس البلدي اختصاصاته ويعمل على حماية المستهلك وأصحاب الأنشطة الاقتصادية".

جدول 3: الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجال منح السلطات التنفيذية للمجالس البلدية.

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
4	تتوفر الكفاءة للمجلس البلدي في تقديم خدماته على كامل المنطقة الجغرافية الواقعة تحت سلطاته ومسؤولياته.	**2.19**	**0.779**	**2.483**	**106**	**0.015**
5	يتبع المجلس البلدي مرافق البلدية (مثل: الحرس البلدي والمستوصفات ومواقف السيارات).	**2.36**	**0.840**	**4.489**	**106**	**0.000**
6	يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على مؤسسات الخدمات الاجتماعية (مثل: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الواقعة في حدوده الإدارية.	**2.31**	**0.873**	**3.653**	**106**	**0.000**
7	يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على الخدمات البيئية (مثل: الصرف الصحي، والتخلص من القمامة والرقابة على الحدائق العامة).	**2.64**	**0.678**	**9.690**	**106**	**0.000**
8	يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على خدمات المنافع العامة (مثل: مياه الشرب والكهرباء والنقل العام والغاز).	**2.05**	**0.905**	**0.534**	**106**	**0.594**

9	يصدر المجلس البلدي اللوائح الخاصة بالضبط الإداري داخل حدوده الإدارية (مثل: اللوائح المتعلقة بالأمن والنظام العام).	**2.01**	**0.857**	**0.115**	**102**	**0.909**
10	يتبع المجلس البلدي مكاتب السجل المدني التي تتولى ضبط وقائع الأحوال المدنية (مثل الميلاد والإقامة).	**2.27**	**0.875**	**3.204**	**106**	**0.002**
11	يمارس الحرس البلدي اختصاصاته ويعمل على حماية المستهلك وأصحاب الأنشطة الاقتصادية	**2.26**	**0.904**	**2.993**	**106**	**0.003**
12	يشرف المجلس البلدي على وظائف التخطيط العمراني (مثل: نقل الملكية والتخصيص والتقسيم والرقابة).	**1.86**	**0.863**	**-1.681**	**106**	**0.096**
13	يشرف المجلس البلدي ويقع تحت مسؤوليته المكتبات العامة والمرافق السياحية الداخلية ومرافق الخدمات الترفيهية.	**2.42**	**0.790**	**5.510**	**106**	**0.000**
14	يعمل المجلس البلدي على تشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني وتسهيل إجراءات تأسيسها وتوفير الظروف الملائمة لمشاركة المواطنين مع مؤسسات المجتمع المدني.	**2.64**	**0.665**	**9.938**	**105**	**0.000**

الجدول رقم (4) يبين الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجال الرقابة والإشراف على المجالس البلدية، ويظهر مستوى المعنوية ($p<0.05$) للفقرات (15، 17)، وبهذا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات العينة لهذه الفقرات، ويظهر مستوى الموافقة مرتفع لهاتين الفقرتين، حيث بلغ المتوسط الحسابي "2.66" و"2.81" على التوالي، أما الفقرة (16) فقد ظهر مستوى المعنوية لها ($p>0.05$) وهو مستوى يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لإجابات العينة لهذه الفقرة، وبالتالي الإجابة غير مقبولة إحصائياً.

وبالتالي "تمارس الرقابة الإدارية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (هيئة الرقابة الإدارية)"، و"تمارس الرقابة المالية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (ديوان المحاسبة)".

جدول 4: الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجال الرقابة والإشراف على المجالس البلدية.

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
15	تمارس الرقابة الإدارية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (هيئة الرقابة الإدارية).	**2.66**	**0.672**	**10.21**	**106**	**0.000**
16	تتابع وزارة الحكم المحلي أعمال وأنشطة المجلس البلدي بشكل مستمر للتأكد من أداء مهامه وفق القوانين واللوائح القانونية والمعايير المعتمدة.	**1.97**	**0.841**	**-0.345**	**106**	**0.731**
17	تمارس الرقابة المالية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (ديوان المحاسبة).	**2.81**	**0.498**	**16.897**	**106**	**0.000**

الجدول رقم (5) يبين الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجالات الدراسة، ويظهر مجال التقسيم الاداري بمستوى مرتفع يصل إلى متوسط حسابي "2.40"، أما منح سلطات تنفيذية والرقابة والإشراف على المجالس البلدية فقد ظهر بمستوى موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي "2.32" و"1.86" على التوالي، فيما ظهر المتوسط العام للدراسة "2.33"، وهو مستوى متوسط، ويدل على أن تطبيق الإدارة المحلية فى المجالس البلدية قيد الدراسة هو فى مستوى التطبيق المتوسط.أما من حيث قبول إجابات العينة للمجالات من عدمه، فإن مستوى المعنوية ظهر ($p<0.05$) لجميع المجالات، ويدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لإجابات العينة لهذه المجالات.

جدول 5: الإحصاء الوصفي والاختبار الإحصائي لمجالات الدراسة .

المجال		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	التقسيم الاداري	2.40	0.52	7.94	106	0.000
2	منح سلطات تنفيذية	2.32	0.43	7.62	106	0.000
3	الرقابة والإشراف على المجالس البلدية	1.86	0.44	-4.35	106	0.000
المتوسط العام		2.33	0.40	8.54	106	0.000

وتعزى الدراسات السابقة أسباب تدني تطبيق الإدارة المحلية إلى عوامل داخلية، كما توصلت إليه دراسة (عتيقة، 2011) في الجزائر وتونس والمغرب إلى وجود عجز تنظيمي للوحدات المحلية، ودراسة (بلعرابي، 2002) في العراق توصلت إلى وجود تأثير على الإدارة المحلية من قبل المحددات المالية والاجتماعية والتنظيمية والتكنولوجية والحجم، وتوصلت كل من دراسة (المريخي، 2007) في قطر ودراسة (حافظ، 2009) فى مصر إلى عوامل خارجية مؤثرة على الإدارة المحلية، حيث اقترحت دراسة المريخي تعديلاً في المواد القانونية لقانون نظام الادارة المحلية، مما يشير إلى أن البيئة القانونية مؤثرة فى نظام الإدارة المحلية وهو عامل خارجي، كذلك دراسة حافظ تناولت دراسة الجانب الاجتماعي المتمثل في التنظيم السياسي القبلي وكان مؤثراً في الإدارة المحلية.

وبصفة عامة تشير الدراسات السابقة إلى وجود عوامل خارجية وأخرى داخلية مؤثرة في تطبيق الإدارة المحلية.

(4) النتائج والتوصيات :

من خلال جمع وتحليل البيانات تم التوصل إلى نتائج الدراسة واقتراح التوصيات كالتالي:

(1.4) النتائج :

واقع تطبيق الإدارة المحلية بالمجالس البلدية قيد الدراسة يصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وبمتوسط حسابي "2.33" (الجدول رقم: 5)، كما أن واقع التقسيم

الاداري وصل إلى مستوى موافقة عالي وبمتوسط "2.40" (الجدول رقم: 6)، ثم يليه منح سلطات تنفيذية والتي وصلت إلى مستوى متوسط وبمتوسط حسابي "2.32" (الجدول رقم: 6)، وأخيراً العلاقة مع السلطة المركزية وهى الرقابة والإشراف على المجالس البلدية ووصلت إلى مستوى متوسط وبمتوسط حسابي "1.86" (الجدول رقم: 6)، وتظهر تحقق النتائج لكل فقرة كالآتي:

1. حدود المنطقة الجغرافية للمجلس البلدي محددة ومعروفة، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.50" (الجدول رقم: 2).

2. يوجد وحدات إدارية بالبلدية تسمى المحلات، يتم من خلالها تنفيذ اختصاصات مختار المحلة، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.67" (الجدول رقم: 2).

3. تتوفر الكفاءة للمجلس البلدي في تقديم خدماته على كامل المنطقة الجغرافية الواقعة تحت سلطاته ومسؤولياته، بدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط "2.19" (الجدول رقم: 3).

4. يتبع المجلس البلدي مرافق البلدية (مثل: الحرس البلدي والمستوصفات ومواقف السيارات)، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.36" (الجدول رقم: 3).

5. يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على مؤسسات الخدمات الاجتماعية (مثل: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الواقعة في حدوده الإدارية، بدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط "2.31" (الجدول رقم: 3).

6. يقوم المجلس البلدي بالتنسيق والإشراف على الخدمات البيئية (مثل: الصرف الصحي، والتخلص من القمامة والرقابة على الحدائق العامة)، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.64" (الجدول رقم: 3).

7. يتبع المجلس البلدي مكاتب السجل المدني التي تتولى ضبط وقائع الأحوال المدنية (مثل الميلاد والإقامة)، بدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط "2.27" (الجدول رقم: 3).

8. يمارس الحرس البلدي اختصاصاته ويعمل على حماية المستهلك وأصحاب الأنشطة الاقتصادية، بدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط "2.26" (الجدول رقم: 3).

9. يشرف المجلس البلدي ويقع تحت مسؤوليته المكتبات العامة والمرافق السياحية الداخلية ومرافق الخدمات الترفيهية، بدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط "2.42" (الجدول رقم: 3).

10. يعمل المجلس البلدي على تشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني وتسهيل إجراءات تأسيسها وتوفير الظروف الملائمة لمشاركة المواطنين مع مؤسسات المجتمع المدني، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.64" (الجدول رقم: 3).

11. تمارس الرقابة الإدارية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (هيئة الرقابة الإدارية)، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.66" (الجدول رقم: 4).

12. تمارس الرقابة المالية على المجلس البلدي من قبل الجهات المختصة (ديوان المحاسبة)، بدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط "2.81" (الجدول رقم: 4).

(2.4) التوصيات:

الرفع من مستوى تطبيق الإدارة المحلية بالمجالس البلدية قيد الدراسة، وذلك بمعالجة الآتي:

1. تحسين كفاءة المجلس البلدي ليكون قادراً على تقديم خدماته على كامل المنطقة الجغرافية الواقعة تحت سلطاته ومسؤولياته.

2. الإشراف والتنسيق للرفع من مستوى أداء مؤسسات الخدمات الاجتماعية (مثل: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) الواقعة في الحدود الإدارية للمجالس البلدية.

3. العمل على تحويل تبعية مكاتب السجل المدني التي تتولى ضبط وقائع الأحوال المدنية إلى المجلس البلدي (مثل الميلاد والإقامة).

4. العمل على تحسين أداء الحرس البلدي في ممارسة اختصاصاته لحماية المستهلك وأصحاب الأنشطة الاقتصادية.

5.عمل دراسات يتم فيها معرفة تأثير البيئة الخارجية على الإدارة المحلية فيما يخص العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية.

المراجع :

1. البدوي، أحمد زكى، 1984، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، دار الكتاب اللبناني، بيروت

2. بربر، كامل، 1996، نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت

3.بسيكرى، السنوسي، 2013، الطرح الفيدرالي في ظل الدولة المأزومة، مجلة الملف الليبي، المجلد الاول– العدد الثاني، منشورات المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس، ص ص (35–55).
4. البطش و أبوزينة، محمد وليد، فريد كامل، 2007، مناهج البحث العلمي تصميم البحث والتحليل الإحصائي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
5. بلعرابي، عبدالكريم محمد، 2002، "العلاقة بين محددات الهيكل التنظيمي وأداء الإدارة المحلية دراسة استطلاعية لآراء المديرين في بلدية إربد الكبرى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، العراق.
6. بن حبتور، عبدالعزيز صالح، 2000، الادارة العامة المقارنة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
7. بن مشرى، عبدالحليم، 2009، نظم الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول "دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
8. حافظ، حنان محمد، 2009، "نظام الادارة المحلية والتنظيم السياسي القبلي دراسة ميدانية في محافظة مرسى مطروح"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر
9. الخلايلة، محمد على، 2009، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن
10. دياب، على محمد، 2012، مفهوما الاقليم وعلم الاقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 العدد الثاني، دمشق، ص ص (457، 508).
11. الزغبي، خالد سمارة، 2008، تنظيم السلطة الإدارية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة"، الشارقة–الامارات
12 .شمبش، على محمد، 1996، العلوم السياسية، الطبعة الخامسة، مكتبة الانوار العلمية، بنغازي

13.الطعمانة، محمد محمود، 2003، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة – سلطنة عمان

14.عبدالناصر، الصالحي، 2010، "الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.

15.عتيقة، كواشي، 2011،"اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورفلة، الجزائر.

16.عثمان، صفاء، 2013، "دور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

17. عطية، حامد سوادي، 1993، دليل الباحثين في الإدارة والتنظيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية

18. المبيضين، الطراونة وعبد الهادي، صفوان، حسين، توفيق، 2011، المركزية واللامركزية فى تنظيم الادارة المحلية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

19. محمد، على، 2012، "مدى فاعلية دور الجماعات المحلية فى ظل التنظيم الاداري الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

20. المريخي، نور ابراهيم صقر، 2007، "الادارة المحلية في قطر دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة القاهرة، مصر

21. المعاني وابو فارس، أيمن عودة، محمود عودة، 1995،نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، مركز أحمد ياسين، الأردن.

22. المعاني، أيمن عودة، 2013،الادارة المحلية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

23. معاوي، وفاء، 2010، "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية فى الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر.

24. النجار، جمعة والزغبي، فايز جمعة صالح، نبيل جمعة، ماجد مرافي، 2009، أساليب البحث العلمي منظور طبيعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

25. نصرالله، حنا، 2002،الادارة العامة "المفاهيم والتطبيقات"، دار زهران، عمان الاردن

26. ياقوت، قديد، 2011، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية "دراسة حالة ثلاثة بلديات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابى بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر.

27 .أحمد، الطاهر والمحينة، الامين العوض حاج، حسن كمال، رباب، الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة فى تحقيق التنمية، أغسطس 2007.

http://iefpedia.com/arab (Friday, May 29, 2015, 11:49:25).

28. القديمي، حمود، 2012، مفهوم الإدارة المحلية وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.

http://dralqudaimi.blogspot.com/2012/04/blog-post.html (07/07/2017, 7:22 AM).